جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الفئات الاجتماعية المستهدفة للجريمة في الوطن العربي

العقيد الدكتور ابراهيم عبدالرحمن الطخيس

الرياض

1410 هـ - 1990 م

الفئات الاجتماعية المستهدفة للجريمة في الوطن العربي

العقيد الدكتور ابراهيم بن عبدالرحمن الطخيس(*)

الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية لا يكاد يخلو منها أي مجتمع انساني وهي تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها وأنواعها ومن حيث الأساليب المستخدمة في محاربتها، من مجتمع الى آخر ومن زمن الى آخر حسب الظروف والأوضاع المحيطة بالمجتمع

كذلك يختلف الدافع الى ارتكاب الجريمة والى العوامل المساعدة لارتكاب مختلف السلوك الاجرامي كذلك تختلف الفئات الاجتماعية الواقعة في شبكة الاجرام من مكان لآخر، متأثرة بعوامل متعددة منها الخاصة بالانسان نفسه، كالسن والجنس، والتعليم، والحالة الاقتصادية، والظروف الأخرى المحيطة به، وفي الصفحات التالية سوف نتطرق الى السمات الاجرامية في الدول النامية، لأن الدول العربية جزء منها، ومن ثم نتكلم عن سمات الجرائم في الدول العربية، آخذين بعين الاعتبار الفئات الاجتماعية التي تقع ضحية الجريمة

ويقصد بالفئات الاجتماعية المستهدفة للجريمة، هو الانسان

(*) كلية الملك فهد الأمنية الرياض. المملكة العربية السعودية

الضحية الذي يتعرض لضرر جسمي أو نفسي أو مادي سواء كانت متفرقة أو مجتمعة.

الجريمة في الدول النامية:

تمر معظم دول العالم ـ متقدمة ونامية ـ بتغيرات متميزة، ومن تلك التغيرات التحول من الزراعة الى الصناعة، وبالرغم من الخواص الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التي تميز بها الدول النامية الاّ أن قليلاً من هذه الدول أفلت من قبضة الاجرام، لقد كانت تلك الدول في السابق تتميز بانخفاض بمعدل الجرائم، الا أنها في الوقت الحاضر وقعت تحت وطأة الجريمة بدرجة تهدد المدن والتطور الاجتماعي ففي الفقرات التالية سنتطرق الى سمات ومعدل الجريمة والمجرمين وأسباب الجرائم

سمات الجريمة

قبل حلول وطأة التطور الحضاري الذي لم يرافقه تقدم في الأخلاق كانت نسبة معدلات الجرائم في الدول النامية منخفضة جداً، فكانت الجرائم في أوربا قبل الثورة الصناعية مركزة في الأرياف وضد الممتلكات، الاّ أن هذه النماذج من الاجرام أخذت في الاختفاء في أوربا عندما حدث تغير في الحالة الاجتماعية، إن الدول النامية وقعت الآن تحت وطأة زيادة معدل جرائم العنف، والجرائم ضد الممتلكات، علماً بأن جرائم الممتلكات تمثل أكبر خطر للنظام

الاجتماعي لتلك الدول [1] فلقد أثبتت دراسة الأمم المتحدة لسمات الجرائم أن معدل جرائم السرقة، والسطو في الدول النامية أصبحت خطيرة، حيث ارتفعت معدلات تلك الجرائم في السنوات مابين ١٩٧٠م و ١٩٧٥م الى أكثر من ٤٠٪ خلال تلك الفترة وكانت الجرائم ضد الأشخاص والممتلكات تمثل ٩٠٪ من الجرائم التي ارتكبت [2]

أما جرائم المخدرات فتمثل معظم ال١٠٪ من بقية الجرائم التي ليست ضد الأشخاص أو الممتلكات [3]

إن فهم هذه الجرائم يعتمد على التقدم السريع في العصر الحاضر، يرجح أن يكون له التوجيه في أشكال الاجرام في الدول النامية، فبينما معدل نسبة الجرائم ضد الممتلكات آخذ في الارتفاع أسرع من معدل ارتفاع الجرائم الأخرى ـ ما عدا جرائم المخدرات ـ فلربما من الغريب أن تكون نسبة معدلات الجرائم ضد الممتلكات أعلى من نسبة الجرائم ضد الأشخاص، أما جرائم العنف فكما حدث وأن تميزت بها الدول المتقدمة في القرن التاسع عشر في أوروبا فإن الدول النامية ربما تميزت بنفس النوع والأسلوب الاجرامي، وهذا الاحتمال يكون بمثابة دليل لإثبات أن التحول من الحياة الريفية الى الحياة المدنية له دور فعّال في ارتفاع معدل الجريمة، وإن ارتفاع نسبة

---

1 Marshal Clinard and Daniel Abbott, Crime in Developing Countries, 1973, P: 35.

٢ ـ تقرير الأمم المتحدة الوقاية من الجريمة. ٢٢ سبتمبر ١٩٧٧م

٣ ـ تقرير الأمم المتحدة. الوقاية من الجريمة، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٧م

السرقة دليل آخر على أن الدول النامية تمر بالمراحل التي سبق وأن مرت بها الدول المتقدمة

وعلى العموم فإن نسبة معدل الجرائم في الدول النامية في النصف الأول من السبعينات (١٩٧٠م) هو تقريباً ٨٠٠ جريمة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان تقريباً ٤٠٪ من معدلات الجرائم في الدول المتقدمة الاّ أن هذه النسبة ليست ثابتة ولكنها ترتفع بنسبة ٢,٥٪ في السنة مع ارتفاع بمعدلات جرائم النساء بنسبة ٣٠٪ في السنة [١] لذا فإن معدلات جرائم النساء التي بلغ عنها في الدول النامية تفوق المعدلات التي بلغ عنها في الدول المتقدمة.

إن معدل ارتفاع الجرائم ضد الأشخاص في الوقت الذي تتحول فيها الدول من الدول الزراعية الى دول صناعية مرتفعة نسبياً . ولذلك فإنه ليس من المدهش أن نرى جرائم العنف ضد الأشخاص في الدول النامية أكثر منها في الدول المتقدمة، فالجرائم ذات طابع العنف تحدث أقل من الجرائم التي لا تتسم بالعنف، كجرائم الاختطاف وجرائم القتل الدولية قليلة جداً بينما جرائم الاعتداء والسرقة بالغش تمثلان تحدياً للنظام الاجتماعي للدول النامية [٢]

---

١ - نفس المرجع السابق. ص. ١١.

2 - Marshal Daniel Abbott P: 35.

إن سبب قلة جرائم الاختطاف هو أن مثل هذه الجرائم تحتاج الى تحرك واتصال سريع لارتكاب الجريمة، وهذه الأشياء غير متوفرة في كثير من الدول النامية، اما بسبب قلة جرائم القتل الدولي فهذا ربما راجع الى أن مثل هذه الجرائم عادة يكون المجرم والضحية يعرف بعضهما الآخر وهذا مما لا يتوفر في كثير من الأحيان من دولة لأخرى، وحدوثه غالباً ما يكون عفوياً، أما سبب ارتكاب جرائم العنف فإن هذا ربما يرجع الى أن معظم المجرمين يظهرون للعيان في أوقات العطلات الرسمية حينما يكون الجناة تحت تأثير المسكرات

إن معدل جرائم الاعتداء سجل ارتفاعاً بالتزامن مع معدلات جرائم العنف المرتفعة، فجرائم الاعتداء جرائم قتل لم تتم حيث أن الضحية يعيش بعد الاعتداء والسبب الذي جعل جرائم العنف مرتفعة في المناطق الريفية قبل وخلال الثورة الصناعية هي كما يلي «بالاضافة الى ارتفاع الجرائم خلال أوقات الأعياد فإن خاصية الاعتداء هي من خواص سكان الأرياف فالعنف هو السبيل في حل المشاكل التي تقوم بينهم لأن السبل الحكومية في حل الخلافات بينهم غير متوفرة، وحتى المحكمين بين الخصماء غير متوفرين أحياناً وغير موفقين أحياناً أخرى

إن جرائم العنف التي ترتكب بواسطة الشباب، وخاصة في الدول اللاتينية تعتبر وسيلة لإظهار الفتوة في تلك المجتمعات[1] وإن

---

1 Marvin E. Wolfgang and Franco Ferracutti, The Subculture of Violence 1967.

احتمال زيادة العنف ضد الانسان راجع الى سرعة التغير الاجتماعي المصاحب لعدم التوافق الثقافي، ومن الآثار الناتجة عن الصناعة في المدن ارتفاع معدل الجرائم ضد المال، وذلك لتوفر الأشياء بين أيدي الناس، بالاضافة الى عدم التجانس بين السكان كما أن الحيازة تلعب دوراً مهماً في رفع معدل الجريمة في جرائم الممتلكات وكذلك عامل التطور السريع نتج عن جرائم الممتلكات المصحوبة بالعنف والعصابات الاجرامية

إن جرائم العنف في الدول النامية عادة ما تكون ضد أشخاص مماثلين للمجرمين في المستوى المالي، لذا فإن معظم جرائم الممتلكات في الدول النامية ـ باستثناء جرائم العنف ـ لا تكون خسارتها كبيرة، وجرائم الممتلكات في الدول النامية التي تسبب خسارة كبيرة هي جرائم الفساد المالي التي تحتوي على جرائم كثيرة مثل جرائم الرشوة والمكافآت والابتزاز وهذه الجرائم ليست مقتصرة على دولة دون أخرى من الدول النامية بل لقد لوحظ في دول أمريكا اللاتينية، والأفريقية والآسيوية والشرق الأوسط، وهذا الشمول جعل بعض المحللين يعتبرون هذه الجرائم ضريبة التحضر

وبالرغم من أن كثيراً من الدول اتخذت الاجراءات الضرورية لمقابلة هذه الجرائم الّا أن بعض الدول أصبحت عاجزة عن اتخاذ أي اجراء من تلك الجرائم، ففي تلك الدول أصبحت المشكلة متفشية، ليس فقط بين صفوف المسئولين الذين يرون أن الخدمات لا يمكن أن

تقدم بدون رشوة أو ابتزاز[1]، كما ان الهدايا لرجال السياسة تعتبر من الضرائب التي تلزم الرجل العادي ليستطيع مزاولة أعماله التجارية، وبالرغم من أن مثل هذه الرشاوى المالية تعتبر جريمة في بعض الدول النامية، الاّ أن تقديم الهدايا والمال لبعض السياسيين تعتبر تصرفاً طبيعياً، وتقديم أحدهم للمحاكمة نادر جداً بندرة تقديم رجال الأعمال في الدول المتقدمة للمحاكمة.

اضافة الى الجرائم ضد الممتلكات وجرائم العنف في الدول النامية، الاّ أن هناك جرائم أخرى آخذة في الارتفاع وهي جرائم المخدرات والجرائم الجنسية، إن نسبة جرائم المخدرات في الوقت الحاضر تفوق غيرها من الجرائم الأخرى في الارتفاع، حيث تمثل ٨٪ من مجموع الجرائم المعروفة في الدول النامية والغالبية من تلك الجرائم جرائم تهريب المخدرات . والسبب الأساسي في ارتفاع نسبة جرائم المخدرات في الدول النامية هو أن هذه الدول هي المنتج الأساسي للحشيش والمخدرات الأخرى.

فإذا قارنّا معدل الجريمة في الدول النامية مع الدول المتقدمة، فإننا نجد أن نسبة الجرائم في الدول النامية تقل عن الدول المتقدمة، الاّ أن اتجاه الدول النامية للتصنيع والتجديد المستمر أخذ يرفع من معدلات الجريمة، فنجد أن معدل ارتفاع نسبة الجرائم في الدول النامية للأعوام (١٩٦٥ - ١٩٧٦) أقل من معدل النمو السكاني .

1 - Gunnar Myrdal "Corruption: It's Causes and Effects" Manuel Lopez Ray Crime: An Analytical Appraisal; and David Boylay, "The Effects of Corruption in Developing Nation" 1984.

الاّ أن هذه المعدلات آخذة في الارتفاع بسرعة لجميع الجرائم، وخاصة جرائم المخدرات والجرائم ضد الممتلكات، وهذا يوضح أن نماذج الجرائم في الدول النامية متجهه لنماذج الجرائم في الدول المتقدمة التي تمتاز بارتفاع نسبة الجرائم ضد الممتلكات بالدرجة الأولى والجرائم ضد الأشخاص في الدرجة الثانية

وعلى الرغم من أن النماذج الاجرامية في الدول النامية متجهة لتشابه نماذج الاجرام في الدول المتقدمة، الاّ أن هناك اختلافاً في نسبة معدلات الاجرام ونوعيتها في بعض الأقطار والمناطق التي مازالت تتميز بصفات لها تأثيرها على سير معدل الجريمة، فمثلاً في دول الكاريبي نجد معدلات الجريمة مرتفعة نسبياً، أما دول الشرق الأوسط فمعدلاتها منخفضة، بينما في دول أمريكا اللاتينية والأفريقية وبقية دول آسيا نسبة معدلات الجرائم متوسطة، وتفسير تلك الاختلافات راجع الى التركيب الاجتماعي والديني والجغرافي وتأثير الأجانب

إن كثيراً من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتميز بمعدلاتها الاجرامية المنخفضة الثابتة وهذا راجع الى الارتباط العائلي القوي، والتمسك القوي بالعقيدة الدينية حتى في تلك الدول التي خاضت تجربة الاختلاط والتقدم والتغير السريع، كالعراق، وقطر والمملكة العربية السعودية لم تتعرض لمشاكل اجرامية التي تصاحب عادة التغير المالي المفاجىء [1]

---

١ - التغير في أنواع الجرائم في العراق. الأمم المتحدة عام ١٩٧٥م

مسيرة الظاهرة الاجرامية في العالم العربي [1]

من واقع الجدول الموضح رقم (١) المعد من قبل المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في بعض الأقطار العربية مابين ١٩٦٧ - ١٩٧٠م، يمكن ايضاح الفئات الاجتماعية المستهدفة للجريمة في الوطن العربي. ويتضح أن فئة البالغين تمثل الفئة الاجتماعية العظمى المستهدفة للجريمة تليها فئة الأحداث بالدرجة الثانية

وفي الفقرات التالية سوف نتطرق الى ملامح الجريمة في بعض الدول العربية لتوضيح الفئات الاجتماعية الواقعة في حيز الجريمة

---

١ - اللواء ممدوح برعي مساعد وزير الداخلية ومدير الأمن العام بجمهورية مصر العربية ملامح الجريمة عام ١٩٨٧م، الشرق الأوسط. العدد ٣٣٥٧ السبت ١٩٨٨/٢/٦م

الجـــــدول رقم (١)

الجرائم المهمة المرتكبة ضد الأشخاص والأموال المسجلة في بعض الأقطار العربية مابين ١٩٦٧ - ١٩٧٠م

الدولة	نوع الجريمة	١٩٦٧م		١٩٦٨م		١٩٦٩م		١٩٧٠م	
		بالغون	أحداث	بالغون	أحداث	بالغون	أحداث	بالغون	أحداث
الجزائر	ضد الأشخاص					٩٧٣٤	١١		
	ضد الأموال	-	-	-	-	٢٦٥٨٣	٨٧	-	-
تونس	ضد الأشخاص	-	-	-	-	١٠٣٣	١٩٦	-	
	ضد الأموال	-				١٣٧٨٠	١٠٩		-
ليبيا	ضد الأشخاص			٣٢٧٤	٢	٦٤٣	٨٦	١٠٥	١٣٢
	ضد الأموال			٢٦٣٦	٣٨٥	٦٦٨	١١٩	٣١٣٢	٦٣٨
مصر	ضد الأشخاص	٧١٨١	٥٢	٨١٥٨	٦٥	٦٤٩٩	٩٦	٧٥٧٠	٨٩
	ضد الأموال	٤٤٨٢٥	١٩٤٣	٥٠٩٥٦	٣٠٩٩	٥٦٦٥٧	٢١١٨	٥٢٤٩٧	٢٥٥٣
الأردن	ضد الأشخاص	٣٨١	٩١	٤٥٥	٢٥	٤٦٤	٣١	٣٤٥	٢١
	ضد الأموال	١٤٦١	٢٤١	١٤٨٧	١٣١	١٢٦٣	٥١	٩٤٤	٧٤
سورية	ضد الأشخاص	١٢٤٩	٦٣٠	٩٢٧	٤٧٤	١١٤٥	٢٨٥	٨٩٢	٣٤٤
	ضد الأموال	٣٢٣٣	١ ١	٤٥٩٣	١٣٥	٦٠٣٧	٢٤٠	٥١٤٦	٦٦٩
العراق	ضد الأشخاص	٣١٣٠	١٣٧	١٧١٨	٢١٣	٢٩٣٩	١٠٥	٣٢٨٦	١١٦
	ضد الأموال	١٨٦١	٩٩	١٥٣٩	١٥٧	٦٣٠٠	١١٨	٣٠٦٨	٢١٢
الكويت	ضد الأشخاص	٤٣٨	٤٢	٣٧٧	٢	٣٨٥	٢٦	٤٥٩	١٨
	ضد الأموال	٩٢٥	٢٧	٣٣٠٨	١٢٥	٢١٣٣	١٣٣	٩٢٠	١١٠

ملامح الجريمة عام ١٩٨٧م في مصر.

تراجع معدل الجرائم الخطرة الموجهة ضد الأشخاص والمنشآت في مصر خلال العام ١٩٨٧م وازدادت جرائم سرقة السيارات والسرقة عن طريق التخدير وحوادث السيارات وجرائم احراز السلاح دون ترخيص

فجرائم قتل الأزواج والزوجات سجلت ٣٠ جريمة قتل الزوج فيها زوجته، بينما هناك ٨ جرائم أقدمت فيها الزوجة على قتل زوجها، وقد برزت سمة العنف لدى المرأة ضد زوجها بعد أن لجأت الى القتل مع سبق الاصرار والترصد

وأهم ما يميز عام ١٩٨٧م هو وقوع حوادث الاعتداء على وزراء الداخلية السابقين اللواء حسن أبو باشا واللواء محمد نبوي اسماعيل كذلك من ملامح الجريمة عام ١٩٨٧م السرقات عن طريق التخدير، والضحايا معظمهم من المواطنين التي لا تربطهم في الغالب بالمتهم صلة وطيدة

كذلك من ملامح الجريمة عام ١٩٨٧م، ازدياد نسبة سرقة سيارات مواطنين مصريين، وقد تم ضبط أربعين عصابة خلال ثلاثة أشهر فقط وقد بلغ عدد السيارات المسروقة ١٩٢٨سيارة، ومن ملامح الجريمة للعام نفسه، قضايا الشيكات دون رصيد ـ معظم الضحايا من المصريين ـ وكذلك الاحتيال بشركات وهمية لابتزاز أموال المواطنين، حيث بلغت جرائم الاحتيال ١٧٢٤ جنحة احتيال مقابل ١٩٨٢ في العام الأسبق

أما جرائم الاغتصاب فهي حالات فردية بلغت ٨ قضايا ضد مواطنات ماعدا واحدة ضد فتاة أمريكية

لبنـــــان

ويتضح من الجدول التالي على المحكوم عليهم في السجون اللبنانية لغاية السابع من شباط ١٩٧٥م

الفئات الاجتماعية حسب الجنسيات موزعة كالتالي [١]

الجنسية	العدد	النسبة المئوية	الجنسية	العدد
لبناني	١٢٤٩	٦٤,٤١٪	تركي	٢٣
فلسطيني	١٥٤	٧,٩٤٪	أفغاني	١
			سنغالي	١
سوري	٢٤٧	١٢,٧٪	ايراني	٢
مصري	١٣٥	٦,٩٦٪	باكستاني	١
أردني	٣٨	١,٩٥٪	هنغاري	١
سعودي	٤		يوناني	١
عراقي	٥		ألماني	٤
سوداني	٥		نمساوي	٢
ليبي	٢		فرنسي	١
مغربي	١		سويسري	١
جزائري	١		أسترالي	١
فلبيني	٢		هندي	١

١ - مصطفى العوجي الجريمة والمجرم مؤسسة نوفل بيروت ١٩٨٠م ص: ٢٣٠ - ٢٣١

أمريكي	٣			بلغاري	١
مالي	١			سويدي	١
بريطاني	٢			عرب رحل	٤
قيد درس	١٦			مكتوم الهوية	٧
المجموع	١٩٣٩ سجيناً				

مما سبق يتضح أن الفئة الاجتماعية العظمى هم مواطنون لبنانيون والنسب التي تليهم من الدول العربية

المملكة العربية السعودية

دراسة احصائية للمشاكل والقضايا التي عرضت على الغرفة التجارية بجده[1] . عرضت على الغرفة ٨٦٨ قضية خلال الفترة من ١٣٩٨/١١/١٢هـ الى ١٤٠٤/٦/٣٠هـ على أن هذه القضايا تنوعت على حسب طرفي القضية فبعضها بين التجار والصناع ورجال الأعمال (أفراد، شركات، مؤسسات) سعوديين والبعض الآخر بين هؤلاء وبين نظرائهم من الأجانب

كما أن هذه القضايا توزعت جغرافياً على كافة قارات العالم «آسيا، أفريقيا، أوربا، أمريكا وأستراليا»

وهذه القضايا تختلف من حيث الادعاء فتارة يكون المدعي

---

١ ـ الغرفة التجارية الصناعية بجده مشاكل تجارية. جده: دار عكاظ للطباعة والنشر ١٤٠٤هـ.

سعودياً والمدعى عليه أجنبياً، وتارة يكون المدعي أجنبياً والمدعى عليه سعودياً

ويوضح الجدول التالي عدد القضايا التي نظرتها الادارة القانونية بالغرفة التجارية خلال الفترة من ١٣٩٨/١١/١٢هـ الى ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ. العدد: ٨٦٨ موزعة حسب الجدول

عدد القضايا التي نظرتها الادارة القانونية في الفترة من ١٣٩٨/١١/١٢هـ الى ٣٠ جمادى الثانية ١٤٠٤هـ ٨٦٨ قضية موزعة على النحو التالي:

السنة	الفترة	قضايا بين سعوديين	قضايا أحد أطرافها سعودي والآخر أجنبي	المجموع
الأولى	من ١٣٩٨/١١/١٢ - ١٤٠٠/٦/٣٠هـ	٦٤	٩٥	١٥٩
الثانية	من ١٤٠٠/٧/١ - ١٤٠١/٦/٣٠هـ	٧٥	٧٨	١٥٣
الثالثة	من ١٤٠١/٧/١ - ١٤٠٢/٦/٣٠هـ	١١٠	٩٠	٢٠٠
الرابعة	من ١٤٠٢/٧/١ - ١٤٠٣/٦/٣٠هـ	٨٠	١٠٤	١٨٤
الخامسة	من ١٤٠٣/٧/١ - ١٤٠٤/٦/٣٠هـ	٨٦	٩٦	١٧٢
	المجموع الكلي	٤١٥	٤٦٣	٨٦٨

ومن واقع تلك الدراسة وجد أن أكبر نسبة من المشاكل والقضايا، بين وطنيين وأجانب كان الطرف الأجنبي، ونوعية الفئة الاجتماعية هم من التجار السعوديين والمخالفات ضد الضحية متعددة ومنها الغش التجاري، الاحتيال البحري الجديد (الافلاس بدل القرصنة)، استخدام الغش التجاري البحري كاستخدام المظاهر الخداعة واستخدام الائتمان الزائف، واستبدال محتوى الحاويات والاحتيال عن طريق مخلص الشحن [1]

تونـــس

في دراستين أعدتا في تونس حول الجانحات والجانحين الأحداث[2] فمن واقع الدراسة حول الجانحات المسجونات في اصلاحيات تونس توصلت الدراسة الى النتائج ـ الموضحة أدناه ـ حسب الفئات الاجتماعية التالية

١ ـ الطابع المدني للجانحات ٥٨٪ من تونس

٢ ـ انتماؤهن الى الأحياء الفقيرة في تونس العاصمة

٣ ـ انتماؤهن الى عائلات فقيرة (أب متوفى بنسبة ٣٠,٥٪)

٤ ـ استغلالهن بمهن ذات دخل محدود وانعدام الشغل (٦٢,٥٪ من دون شغل).

---

١ ـ مجلس الغرفة التجارية الصناعية السعودية، معالجة للتطورات الحديثة في الغش التجاري البحري والبري ووسائل مكافحتها. الغرفة التجارية ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م

٢ ـ سامية شبشوب انحراف الأحداث. بحث ميداني بمركز العمل التربوي بقمرت ١٩٨٢م.

٥ ـ طغيان الجنحة الجنسية

أما الدراسة حول الأحداث فقد اتضحت الفئات الاجتماعية التالية

١ ـ أهمية السرقات في مشمول الجنح (٦٨,٩٦٪)

٢ ـ دور الحي الفقير في تكوين جماعات المنحرفين (٧٨٪)

٣ ـ تواجد النازحين (٦٩٪) والمدنيين الأصليين (٣١٪)

٤ ـ انتماء الأحداث الى احياء فقيرة

٥ ـ انتماؤهم لعائلات ضعيفة اقتصادياً ٥١,٨٪ منهم آباؤهم عاملون بأجر يومي

الأردن، المغرب والسودان [1]

من واقع دراسة قام بها الدكتور أحمد الربايعة تناول فيها السجناء المحكومين الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة في ثلاثة أقطار عربية هي «الأردن، المغرب والسودان» على اعتبار أن السجناء في هذه الأقطار الثلاثة يمثلون عينة ممثلة لجميع السجناء في المجتمع العربي

سوف نتطرق للموضوعات التي توضح الفئات الاجتماعية حسب المهنة ومعدل الدخل الشهري، ومستوى التعليم، والمهنة والوضع الاقتصادي الجداول (١ ، ٢ ، ٣) التابعة

---

١ ـ الدكتور أحمد الربايعة أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة دارالنشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض ١٤٠٤هـ.

لقد كشفت الدراسة أن أفراد العينة من الأميين والأفراد الذين ينتمون الى مستويات تعليمية متدنية أكثر ميلاً الى ممارسة الجريمة من باقي الأفراد الذين ينتمون الى مستويات تعليمية مرتفعة نسبياً، وأن الأفراد صغار السن خاصة بين سن (٢٠ ـ ٢٩) أكثر ميلاً الى ارتكاب الجريمة من غيرهم، كما توصلت هذه الدراسة الى أن الجرائم المتصلة بالسرقة وتعاطي المخدرات والقتل وإيذاء أجسام الآخرين أكثر أنماط الجرائم انتشاراً في تلك المجتمعات كذلك وجدت الدراسة الى أن الأميين والأفراد الذين ينتمون الى مستويات تعليمية متدنية سجلوا درجة مرتفعة نسبياً أعلى معدل في جرائم الزنا وهتك العرض واللواط والجرائم المتعلقة بالنصب والاحتيال والتهريب

كما اتضح أن صغار السن سجلوا أعلى نسبة في الجرائم المتعلقة بالمخدرات والاختلاس والتزوير والتزييف، اما الكبار فقد سجلوا أعلى معدل في جرائم السرقة، كما سجل المتزوجون أعلى معدل في الجرائم المتعلقة بالاختلاس والتزوير والتزييف والرشوة، وسجل المطلقون أعلى نسبة في جرائم التهريب والاخلال بالأمن، وايذاء أجسام الآخرين والمترملون سجلوا أعلى نسبة في جرائم القتل وتعاطي المخدرات

وخلاصة القول ـ حسبما توصلت اليه الدراسة ـ أن الفقر يشكل أقوى دافع للجريمة، أي أن الفئات الاجتماعية الواقعة ضحية الجريمة هي الطبقة الفقيرة على مختلف أجناسها

قضايا المخدرات في الدول العربية والتعاون فيما بينها [1]

رغبة من المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، في التعرف على مشكلة المخدرات في الدول العربية من شتى جوانبها، قامت بإعداد استبيان بشأن المخدرات وزعته على الدول العربية عام ١٩٨٠م وشمل الاستبيان العناصر التالية

«المخدرات الشائعة، المدمنون، المجتمع والادمان، زراعة المخدرات، التهريب والمهن الطبية، العقاقير الخطيرة، التأهيل، المعالجة، التوعية والاعلام، القوانين، العقوبات والاتفاقيات والقرارات والمقترحات والآراء.

وقد استلمت المنظمة اجابة عشر دول عربية على الاستبيان الذي أرسل الى الدول من طرفها وبعد تفريغ البيانات وتحليلها اتضح أن بعض الدول لم تعر الموضوع اهتماماً كافياً، وكانت المعلومات متباينة، مما اضطرها الى صياغة الاستبيان مرة أخرى وقامت بإرساله الى الدول الأعضاء آملة أن تكون المعلومات التي تصل الى المنظمة بهذا الشأن أدق وأشمل حتى يمكن من خلالها تخطيط وبرمجة المشروعات المقبلة في المكافحة، والزراعة والتعاطي والوقاية والعلاج على مستوى الدولة ومستوى الدول العربية وأصدرت المنظمة

---

١ - راجع صحيفة الجزيرة المملكة العربية السعودية ١٣ رمضان عام ١٤٠٢هـ. الموافق ٤ يوليو ١٩٨٢م العدد ٣٥٩١ ص ١٨ وهذا تحقيق عن الندوة التي عقدت في الرياض عام ١٩٨٢م حول محاربة المخدرات والوقاية منها

نتائج الاستبيان في عام ١٩٨٣م

وبالرغم من سلبيات معلومات الاستبيان التي تسلمتها المنظمة من عشر دول عربية الّا أنها تكشف عن بعض جوانب ظاهرة المخدرات النفسية للدول التي أجابت عليها منها

١ ـ يحتل الحشيش مركز الصدارة من حيث شيوعه كما أن الهيروين بدأ في الانتشار في أكثر من بلد، يلي ذلك الكوكايين ثم العقاقير النفسية حيث أصبحت متفشية بينّ طلاب المدارس وربات البيوت، والعاملات في التعليم والمهن الطبية

٢ ـ المدمنون لوحظ أن ٣٥٪ من المدمنين تتراوح أعمارهم بين ٢١ و ٣٠ سنة وأن ١٥٪ منهم تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة كما لوحظ أن السرقة والاحتيال تأتي في طليعة الجرائم التي يرتكبها مدمنو المخدرات، ثم جرائم القتل

٣ ـ الزراعة والتهريب لا يوجد في الدول العشر التي أجابت على الاستبيان زراعة المخدرات الطبيعية، باستثناء دولة واحدة، بينما تدخل المخدرات المهربة الى كافة الدول الداخلة في الدراسة

٤ ـ التأهيل والمعالجة اتضح من الاستبيان أنه لا توجد مراكز للتأهيل ومعالجة المدمنين الّا في دولة واحدة وبقية الدول يتلقى المدمنون فيها علاجهم في المستشفيات والمراكز الصحية والنفسية

٥ ـ التوعية والاعلام من واقع الاستبيان اتضح أن جميع الدول العشر تستعمل وسائل الاعلام للتوعية وتوضيح مضار وأخطار المخدرات

٦ ـ القوانين والعقوبات لوحظ وجود تباين في قوانين وعقوبات المخدرات في كل دولة، كما أن العقوبة في بعض دول الاستبيان تصل الى درجة الاعدام.

٧ ـ الاتفاقيات والقرارات الدولية اتضح من الاستبيان أن بعض الدول العربية وقعت على الاتفاقيات الدولية الثلاث (الاتفاقية الوحيدة للمخدرات عام ١٩٦١م، اتفاقية المواد النفسية لعام ١٩٧١م، والبروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة لعام ١٩٧٢م) الاّ أن بعضها لم ينضم لأي من هذه الاتفاقيات

ومن واقع دراسة أعدت في اطار دول مجلس التعاون الخليجي لتوضيح **الفئة الاجتماعية لمتعاطي المخدرات** والتي تمحورت حول «النسب المئوية للمتعاطين حسب العمر، الجنس، المستوى التعليمي، ومستوى الدخل والمهنة» تبين الآتي [١]

١ ـ تحتل الفئة العمرية بين ٢١ ـ ٣٠ سنة النسبة الكبرى من المتعاطين للمخدرات في الدول، ماعدا الأمارات العربية المتحدة التي لم يرد ذكر أي معلومات عنها، وكانت النسبة العظمى من الذكور

٢ ـ تأتي الفئة العمرية بين ٣١ ـ ٤٠ في المرتبة الثانية من حيث التعاطي في أربع دول، ومعظم المتعاطين من الذكور ٩٩٪

---

١ ـ الدكتور ابراهيم عبدالرحمن الطخيس. مشكلة انتشار المخدرات وطرق مكافحتها في دول المجلس. الرياض ١٤٠٧هـ.

٣ ـ نسبة الأميين المتعاطين للمخدرات تمثل النسبة الكبرى.
٤ ـ يتناسب التعليم مع تعاطي المخدرات تناسباً عكسياً
٥ ـ نسبة المتعاطين من ذوي الدخول المتدنية تمثل النسبة الكبرى، حيث تتناسب عكسياً مع نسبة الدخل، ففي الأمارات بلغت ٦٥٪، البحرين ٤٠٪، الكويت ٤٦,١٪، أما المملكة العربية السعودية وعمان وقطر فلم يرد ذكر أي تفصيل عنها
٦ ـ تأتي نسبة المتعاطين من الدخول المتوسطة في الدرجة الثانية، حيث بلغت ٢٥٪ في الأمارات العربية المتحدة، البحرين ٢٠٪، الكويت ٤٢,٧٪، أما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر فلم يرد أي تفصيل عنها
٧ ـ يأتي أصحاب الدخل المرتفع في الدرجة الأخيرة، الثالثة حيث بلغت في الآمارات ١٠٪، البحرين ٢٥٪، الكويت ١١,٢٪، أما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر فلم يرد ذكر أي ايضاحات عنها
٨ ـ وفيما يخص علاقة المهنة بالمتعاطين، ففي الترتيب الأول لكل دولة، حيث كانت النسبة في الأمارات العربية المتحدة ١٢٪ من العسكريين، وفي البحرين ٨٢٪ من العاطلين عن العمل، وفي الكويت فئة العمال ١٩,١٪، أما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر فلم يرد ذكر أي تفصيل بهذا الصدد
٩ ـ يأتي في الدرجة الثانية من المهن، في الأمارات العربية المتحدة ١١٪ من السائقين، وفي البحرين ١٠٪ من العمال،وفي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر لم يرد ذكر أي تفصيل

للمهن، وفي الكويت يمثل الموظف الحكومي المدني ١٥,٧٪ يليه الموظف في القطاع الخاص ١٤,٤٪ ثم الطالب ١٠,١٪ فالعامل ٧,٩٪.

الخلاصـــة

من واقع الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في بعض الدول العربية والموضحة في الصفحات السابقة، يتضح للقارىء أن الفئات الاجتماعية التي وقعت ضحية للجريمة هم على النحو التالي:

١ ـ تمثل الفئة العمرية ٢١ ـ ٣٠ النسبة الكبرى الذين أصبحوا ضحايا للجريمة في كثير من الجرائم كجرائم المخدرات

٢ ـ تأتي الفئة العمرية بين ٣١ ـ ٤٠ في المرتبة الثانية

٣ ـ تحتل نسبة الأميين النسبة الكبرى كضحايا للجريمة، وخاصة جرائم المخدرات.

٤ ـ وفيما يخص علاقة المهنة بالجريمة يمثل العاطلون عن العمل النسبة الكبرى كضحايا للجريمة وخاصة المخدرات.

٥ ـ يمثل المواطنون في معظم الدول العربية النسبة الكبرى كضحايا للجريمة بوجه عام.

٦ ـ تمثل نسبة الذكور من المواطنين النسبة الكبرى كضحايا للجريمة بوجه عام ماعدا الجرائم الجنسية

٧ ـ نسبة المجرمين وخاصة متعاطي المخدرات من ذوي الدخول المتدنية تمثل النسبة الكبرى من ضحايا الجريمة

٨ ـ تمثل نسبة المتزوجين كضحايا مدمني المخدرات بنسبة أكبر من غير المتزوجين

٩ ـ الاعتداء على الأشخاص لأغراض سياسية آخذ في الارتفاع

المراجـــــع

المراجع العربية

- أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة أحمد الربايعة دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض ١٤٠٤هـ.
- انحراف الأحداث سامية شبشوب بحث ميداني بمركز العمل التربوي بقمرت/ تونس عام ١٩٨٢م
- الجرائم في العراق الامم المتحدة عام ١٩٧٥م
- الجريمة والمجرم مصطفى العوجي مؤسسة نوفل بيروت ١٩٨٠م
- صحيفة الجزيرة المملكة العربية السعودية ١٣ رمضان ١٤٠٠هـ
- ٤ يوليو ١٩٨٢م العدد (٣٥٩١) ص ١٨ وهذا تحقيق عن الندوة التي عقدت في الرباط عام ١٩٨٢م حول محاربة المخدرات والوقاية منها
- مشكلة المخدرات وطرق مكافحتها في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة ميدانية ابراهيم عبدالرحمن الطخيس الرياض ١٤٠٧هـ.
- مشاكل تجارية مجلس الغرفة التجارية الصناعية بجده دار عكاظ للطباعة والنشر جده ١٤٠٤هـ.
- ملامح الجريمة في مصر عام ١٩٨٧م ممدوح برعي الشرق الأوسط العدد ٣٣٥٧ السبت ١٩٨٨/٢/٦م

- معالجة للتطورات الحديثة في الغش التجاري البحري والجوي والبري ووسائل مكافحتها الغرفة التجارية الرياض ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- الوقاية من الجريمة تقرير الأمم المتحدة ٢٢ سبتمبر ١٩٧٧م

المراجع الأجنبية

- Clinard Marshal and Daniel Abbott, Crime in Developing Countries 1973. P: 35.
- Myrdal Gunnar, Corruption: Its Causes and Effects.
- Manuel Lopez Ray, Crime: an Analytical Appraisal.
- David, Baylay, The effects of corruption in Deviloping Nations 1984.
- Souad Laroussi Zahar, Les deminsions Psychosocieles Criminalite Feminine.

Wolfgangy Marvin E. and Franco Ferracutti, The Subculture of Violence 1967